تمكين المرأة اليمنية بين الواقع والمأمول

د. آمال الحضرمي

تنازلت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المرأة في المجتمع اليمني. استخدم البحث منهجية التحليل الوصفي التاريخي على ضوء نتائج إحداث تغيير اجتماعي من خلال إدخال تحسينات على الظروف القانونية والاجتماعية للمرأة. وتم تعزيز النوع الاجتماعي منذ عام 1992 عندما تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم النوع الاجتماعي كطريقة وكهدف للسياسات الدولية والوطنية لتعزيز التنمية البشرية. أظهرت نتائج البحث أن اليمن لم تحقق التكافؤ بين الجنسين في مختلف القطاعات، وتتسع الفجوة بينهما بشكل كبير في مستويات مختلفة، وأن المساواة بين المرأة والرجل في اليمن في الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية ما زال بعيد التحقق. لذا يوصي البحث بضرورة مواصلة المرأة اليمنية النضال في تثبيت حقوقها، والتوصية بالإبقاء على التشريعات المنبثقة في مؤتمر الحوار الوطني، وتثبيتها في الدستور، وذلك للمساعدة في تغيير النظرة المجتمعية للمرأة بالمساهمة منها من خلال وجودها في المواقع المختلفة.

المقدمة

"المرأة نصف التنمية البشرية في المجتمعات" أصبح هذا الموضوع قضية وحديث الساعة، والخطابات السياسية في معظم دول العالم لا تخلو منه. وتمكين المرأة هو أساس التنمية البشرية المستدامة، للقضاء على الأمية والفقر والتهميش، واستمرارية الحياة وتطورها نحو الأفضل. وإعطاء المرأة الفرصة لممارسة حقوقها المشروعة في المجتمع، من خلال توظيف مهاراتها ومعارفها العلمية والعملية والمشاركة الفاعلة في الأنشطة المختلفة. وقد تبنت العديد من المنظمات الدولية في تقاريرها وبرامجها عنصر التمكين، وخاصة تمكين المرأة ونهوضها. ويعتبر تمكين المرأة، شرط من شروط تحقيق النهوض والتنمية المرجوة للمجتمع الديمقراطي، الذي من أساسياته المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بينهما، وإعطاء الفرص للجميع للقضاء على كل مظاهر التمييز.

إن مفهوم المساواة وتهميش المرأة لا يزالان أكثر المفاهيم إثارة للجدل التي حظيت باهتمام واسع في المنطقة العربية، خاصة منذ السبعينيات من القرون الماضية. بسبب الظروف المعيشية الصعبة وندرة الموارد ودعم الأبحاث. لقد أخذت قضايا تهميش المرأة كل الاهتمام بسبب الحركات النسائية التي اهتمت بعدم المساواة في الحياة بين الذكور والإناث وسيطرة الرجل على العلاقات القائمة. وبدأوا بضرورة إحداث تغيير اجتماعي من خلال إدخال تحسينات على الظروف القانونية والاجتماعية للمرأة وكذلك أهداف المساواة والتمكين التي مثلت أهم الأولويات خلال العقد التاسع من القرن الماضي. خلال تلك الفترة، تم تطوير مفاهيم الاختلافات في الأدوار والمكانة بين الذكور والإناث وكذلك الأدوار على أساس الجنس والأدوار التي تحددها المرأة على أساس القيم والضوابط وتصورات المجتمع حسب طبيعة الرجل والمرأة وقدراتهما وما يليق بكل واحدة في المجتمع الذي تعيش فيه. وتم تعزيز النوع الاجتماعي منذ عام 1992 عندما تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم النوع الاجتماعي كطريقة وكهدف للسياسات الدولية والوطنية لتعزيز التنمية البشرية. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال نتائج وتوصيات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بيجين 1995 الذي أقر وجوب اعتماد وصول المرأة للمشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع

السلطة، وتعزيز التنمية المستديمة من خلال توفير التعليم المستمر مدى الحياة ومحو الأمية والتدريب والعناية الصحية للنساء، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة بما في ذلك توفير فرص العمل لها للقضاء على الفقر، وحث الحكومات والمجتمع الدولي من الاعتراف بضرورة اتخاذ تدابير قوية لتمكين المرأة والنهوض بها (المؤتمر العالمي: 1995). ويمكن أن تشكل الأوضاع الانتقالية خلال مرحلة ما بعد النزاعات، وحتى في السياقات التي تتسم بالفقر المدقع والانقسامات المجتمعية، بدايات جديدة، على غرار ذلك دولة إثيوبيا والخروج من وضعها الهش، ودول مثل رواندا وليبيريا، وإقامة أنظمة سياسية تمتاز بتولي النساء مناصب قيادية فيها (تقرير البنك الدولي: 2014-48).

تمكنت العديد من العالمات اليمنيات البارزات من إنشاء برامج بحثية تنافسية نشطة وحصلت على اعتراف دولي، ولقد بنى العديد منهن كياناتهن الخاصة من تحت الأنقاض واستمررن في الكفاح ضد مختلف العوائق. ولقد تم إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة اليمنية في الوساطة وبناء السلام، ودعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، من خلال تنظيم اجتماعات وساطة، لتبادل خبرات أنشطة بناء القدرات بين الحركات النسائية القوية في بعض الدول ونظيراتها اليمنية (فار: 2017-27). ولبناء الدولة الحديثة في اليمن ونظام الحكم وإعداد أسس الدستور الجديد ومبادئه، شكل مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عقد في 2013، نقلة نوعية لمشاركة المرأة في النقاش الصريح والمفتوح حول القضايا الرئيسية. وحازت المرأة على نسبة 27% من المقاعد في المؤتمر. الحديث عن المساواة بين المرأة والرجل في اليمن، في الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية يعتبر أمراً صعباً، نظراً لأن الأعراف الاجتماعية (القبلية) القائمة تحول دون تطبيق واستفادة المرأة من القوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (تقرير البنك الدولي: 2014-8).

نص قرار مجلس الأمن رقم 2106 للعام (2013) على تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ويشدد على أهمية تنفيذ القرار رقم 1325 تنفيذاً تاماً، مع التنويه بالعمل الجاري بشأن وضع مجموعة من المؤشرات بغية تنفيذ القرار والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. وتمشياً مع قرارات مجلس الأمن رقم 1325 و1820، والتي تتناول أهمية إشراك المرأة في السلام والأمن، وكذلك ما ورد في توصيات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، وشكل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن المجموعة الاستشارية النسوية اليمنية، وذلك لضمان الاستماع لأصوات متنوعة من النساء اليمنيات، ولكي تقوم عضوات المجموعة بتقديم المشورة بصفتهن المستقلة.

إشكالية البحث

ما زالت الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي نفسها التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع إصدار القرار، وأصبحت مؤشراً ثابتاً في تدني مستوى التمثيل أحياناً والغياب الكلي أحياناً أخرى. وحددت المشكلة البحثية من خلال الوقوف على طبيعة الأسباب المذكورة وقياس مدى تغيرها وبالذات في المجتمع اليمني، مجتمع تسوده كل الطبقات المختلفة بدءاً بالطبقات التقليدية القبلية وانتهاءً بالمعاصرة الحديثة. ويمكن بلورة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ما واقع تمكين المرأة اليمنية؟
- ما أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة اليمنية؟
- ما الإستراتيجيات المقترحة المأمولة لتمكين المرأة في عملية التنمية في المجتمع اليمني؟

أهداف البحث

الهدف العام للبحث هو تشخيص واقع المرأة في اليمن وكيفية تمكينها لتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ولتحقيق الهدف العام ينبثق اهداف فرعية لتحقيق ذلك من خلال الآتي:

- إلقاء الضوء على واقع تمكين المرأة في الوطن العربي عامة والمرأة اليمنية خاصة.
- التعرف على أهم التحديات التي تعرقل تمكين المرأة اليمنية.

- تصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز المفاهيم السليمة لأدوار النوع الإجتماعي في بناء المجتمعات المدنية المتحضرة.

- تمكين المرأة اليمنية من صنع سياساتها الخاصة بشكل مستقل وكسر السلطة التعسفية للرأي الأحادي.

- الوصول لإستراتيجيات تساعد على تمكين المرأة اليمنية، لتعزيز مكانتها وثقتها بنفسها للنهوض بمجتمعها.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث، كونها تقوم بتوضيح واقع المرأة اليمنية وتحليل الأسباب التي تقف أمام وصول المرأة لمواقع اتخاذ القرار. وأن نسب التمثيل النسائي ما زالت لا تتلاءم وطموحات الحركات النسائية المنظمة. والبحث في مجال تمكينها وارتباطها إرتباطاً وثيقاً بحريتها وحقوقها، ولن يتم هذا التمكين بالصورة المرجوة إلا من خلال تنمية مهاراتها ومعارفها، لتصبح امرأة فاعلة تساعد في تحسين وتنمية مجتمعها. وثانياً تمكين المرأة اليمنية يساعد في التغيير المنشود والمرجو لتقدم وإزدهار المجتمع اليمني، والتغلب على التحديات التي تواجهها. فالمجتمع الديمقراطي الحقيقي يقيم وزنا للمساواة بين أفراده أي بين الرجل والمرأة.

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث، على أن التحديات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية تعيق تفعيل دور المرأة اليمنية للوصول لمراكز صنع القرار.

منهجية البحث

استخدم البحث أساليب بحثية متعددة بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تفيد الدارسين والمهتمين بموضوع البحث. فأستخدم كل من المنهج الوصفي والتاريخي معتمدة على عدد كبير من المصادر والوثائق التي تلائم طبيعة وأهداف البحث التي تمثلت في تشخيص وتقييم واقع المرأة على المستوى العربي والمحلي. ودورها في النهوض بدور المرأة اليمنية في المجالات المختلفة.

إجراءات البحث

يقدم البحث من خلاله عدة محاور رئيسية: المحور الأول: مفهوم تمكين المرأة - المحور الثاني: مجالات تمكين المرأة العربية – المحور الثالث: واقع مجالات تمكين المرأة اليمنية – المحور الرابع: التحديات التي تواجه تمكين المرأة اليمنية – المحور الخامس: التمكين المأمول للمرأة اليمنية، واختتم البحث بتوصيات وآفاق مستقبلية.

المحور الأول: مفهوم تمكين المرأة

التمكين يعتبر أداة لمساعدة المرأة على اظهار قدراتها ومهاراتها الإبداعية لتحسين مستوى معيشتها. والتمكين هو إزالة كافة العمليات والإتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمّط المرأة وتضعها في مراتب إدنى (عدلي: 2017-77). ومصطلح التّمكين من المصطلحات الحديثة التي صورتها عملية التنمية في مختلف المجالات، كما أنها أساسية للعملية التنموية لأنها تقوم على أساس إتاحة الفرصة للآخرين في زيادة قدراتهم الفردية والجماعية وتقديم أفضل ما لديهم في مجال المشاركة بالمعلومات والقرارت والمهام الإدارية من خلال إزالة جميع العقبات التي تحول دون سيطرة الفرد على حياته المتمثلة في امتلاك المعرفة، وامتلاك الثقة الضرورية للعمل والإنجاز (مشروع : 2010-11).

مفهوم تمكين المرأة هو العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تُكسبها قوةً تُمكّنها من السيطرة على حياتها. كما أنّه العملية التي تُشير إلى امتلاك المرأة للموارد وقدرتها على الإستفادة منها وإدارتها بهدف تحقيق مجموعة من الإنجازات، وهنا يتبيّن توفر ثلاثة عناصر مترابطة لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية؛ وهي: الموارد، والإدارة، والإنجازات، ويُشير كلّ من تلك العناصر إلى معنى مختلف؛ فالموارد تُشير إلى المخصصات المادية، والإجتماعية، والبشرية، أمّا الإدارة فتُشير إلى قدرة المرأة على تحديد أهدافها الإستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرّف بناءً على تلك الأهداف واتخاذ القرارات بناءً على نتائج تلك الأهداف، أمّا الإنجازات فهي تُشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه إلى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة سياسياً. وترى نائلة كبير أنّ تمكين

المرأة يكون من خلال التغيير في العلاقات التي تربط الرجل والمرأة معاً بحيث يُصبح الرجال أقل سيطرةً على حياة النساء وتُصبح المرأة أقدر على السيطرة على حياتها، كما أكّدت على أنّ مفهوم تمكين المرأة عبارة عن مفهوم يشمل إمكانيات نظرية وعملية يجب تطبيقها عملياً وعدم حصرها في مجرّد شعاراتٍ نظريةٍ لا معنى لها. وأشار جون فريدمان"John Friedman" أنّ مفهوم التمكين ينشأ نتيجةً عن تفاعل ثقافات المجتمع المحليّة، والسياسية، والإجتماعية معاً، فهو يؤمن بوجود ثلاثة أنواع من السلطات؛ وهي السلطة السياسية، والسلطة الإجتماعية، والسلطة النفسية، فالسلطة السياسية لها تأثير واسع من خلال العمل الجماعي واتّحاد الأصوات، أمّا السلطة الإجتماعية فهي تنشأ من معالجة المعلومات والمهارات المجتمعية، إضافةً إلى دور القوة النفسية في مفهوم التمكين كإحساس فردي بالقوة يظهر في السلوك كزيادة احترام الذات والثقة بالنفس (مروان: 2020).

لذلك، هذا يعني أن النوع الإجتماعي تعني المساواة بين الجنسين، أن النساء والرجال يتمتعون بظروف متساوية لأعمال حقوق الإنسان الكاملة والمساهمة في التنمية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية والإستفادة منها. وبالتالي فإن المساواة بين الجنسين هي التقدير المتساوي من قبل المجتمع لأوجه التشابه والإختلاف بين الرجال والنساء، والأدوار التي يلعبونها، وهي تقوم على كون النساء والرجال شركاء.

والتمكين والمشاركة وجهان لعملة واحدة، حيث يشير مفهوم التمكين إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ويتيح لها كافة الإمكانات التي تجعلها قادرة على الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع (عدلي: 2017-80).

المحور الثاني: مجالات تمكين المرأة العربية

يعد التمكين فرصة للمرأة من إثبات وجودها ونهوضها وتحسين أوضاعها في المجتمع ضمن عدة مجالات، ومنها ما يأتي:

التمكين الإجتماعي

تسعى المرأة العربية جاهدة إلى إثبات وجودها في المجتمع وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، إلا ان الجهود التي تبذلها غير فاعلة بسبب ثقافة المجتمع، في ظل النظم التقليدية التي تحد من قدرة المرأة. إضافة إلى العقلية الذكورية التي ترفض وجودها كشريك فاعل في المجتمع. ويحدث هذا في كثير من المجتمعات العربية. ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر المرأة في بعض البلدان التي فرضت عليها الظروف الإجتماعية القاسية مثل: المرأة في المجتمع العراقي والتي فرض عليها تكوين أسرة كبيرة في عمر مبكر، وما يتبعها من ضرورة الإعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيداً عن تمكينها إجتماعياً، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل. (كاظم: 2016-6). والمجتمع الأردني، ما زال يعزز أدوار المرأة التقليدية كالأسرة والمدرسة، مما يؤدي إلى احتكار الرجال للمناصب القيادية، ومراكز اتخاذ القرار. وتدل النتائج على عدم تقبل المجتمع للقيادة النسائية، وتنشئة المرأة اجتماعياً على الإنقياد والإنصياع لأوامر الرجل، وأن المجتمع هو مجتمع ذكوري (العثمان: 2006).

التمكين الإقتصادي

تواجه كثير من النساء في جميع أنحاء العالم صراعات اقتصادية مستمرة. ولتوضيح ذلك، فقد اشار تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في عام 2017، والذي يؤكد أن الفجوة بين الرجال والنساء في سوق العمل العالمي بلغت 26.7 %، فقد وصل معدل مشاركة الرجال في سوق العمل إلى 76.1 % في حين تبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 49.4 % فقط، كما أن 75%من النساء العاملات في المناطق النامية يعملن بوظائف غير نظامية ودون تأمين، وكل هذه الأمور تعيق تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة وحصولها على حقوقها (عدلي: 2017، 79-80).

وغياب التمكين الإقتصادي للمرأة يمثل نقصاً في ثروة المجتمع. علاوة على ذلك فإن تعرض المرأة لغياب الأمن الإقتصادي يهدد حقها كمواطنة في وضع المبادئ والسياسات والإجراءات المستجيبة لإحتياجات المجتمع ككل، لذا فإنه من الضروري أن يتم تناول الآليات والخطط التي من شأنها أن تمكن

المرأة اقتصادياً من منظور الأمن والإستدامة. ويمكن تسليط الضوء على القضايا التي تتراوح بين الموازنات التي تترجم أهداف المجتمع وأولوياته في عملية وضع تلك الموازنات إلى برامج تستهدف انتشال المرأة من الفقر (أبو غزالة: 2014، 30). ويساهم التمكين الإقتصادي للمرأة إسهاماً كاملاً في الحياة الإقتصادية في مختلف القطاعات وعلى جميع مستويات النشاط الإقتصادي، في أمور عدة مثل: بناء اقتصاديات قوية. وإقامة مجتمعات أكثر إستقراراً وعدلاً. وتحقيق ما اتفق عليه المجتمع الدولي من اهداف معنية بالتنمية والإستدامة. وتحسين مستوى جودة حياة المرأة والرجل (الكردي: 2014، 102).

التمكين السياسي

هناك عدة إتفاقيات دولية تضمن حق المرأة في المشاركة السياسية، واخراج هذا الحق إلى الواقع المعاش يتطلب عملاً دؤوباً. إلا أنه توجد نزعة في الأحزاب السياسية بأن يكون تمثيل النساء كبيراً على المستوى القاعدة أو في الأدوار الداعمة بينما يكون تمثيلهن محدوداً في مواقع صنع القرار. ولقد ظلت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية أقل بكثير من مشاركة الرجل (برنامج الأمم المتحدة: 2011، 1).

وحول الحقوق السياسية للمرأة في مصر وألمانيا بين دور المرأة في البرلمان المصري كنموذج للعرب والبرلمان الألماني كنموذج للغرب، ومن خلال دور المرأة المصرية في البرلمان، وجد أنه يقلص قانون الإنتخابات طموح المرأة المصرية في البرلمان، وبرغم إقرار لجنة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية زيادة عدد المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان، من ثلاثة إلى خمسة مقاعد، إلا أن القرار جاء مخيباً لآمال كثير من القيادات النسائية في مصر، التي كانت تطمع في تمثيل أفضل للمرأة في برلمان 2014. أما دور المرأة الألمانية في البرلمان الألماني أصبح ضئيل في البرلمانات، ويعد تمثيل المرأة متساوياً مع الرجل في المدن الكبرى مثل برلين وهامبورج، بينما يكاد وجودها ينعدم في المدن الصغيرة التي يسودها التيار المحافظ (أحمد: 2015).

ومن خلال مشاركة المرأة في البرلمانات العربية، حازت المرأة الجزائرية في البرلمان الجزائري 31.6% في آخر انتخابات تشريعية بالجزائر في 2012، وأتت التونسيات في المرتبة الثانية بتمثيل بنحو 31% في البرلمان التونسي في انتخابات 2014. المرتبة الثالثة أتت العراقيات بنحو 25.2% في انتخابات 2010، وحلت السودانيات في المرتبة الرابعة بنسبة تمثيل 24.6% في انتخابات 2010. اما المرتبة الخامسة فآلت الى الموريتانيات بتمثيلهن بنسبة 22.1% في البرلمان الذي أتى بعد آخر انتخابات 2006، وأتت السعوديات في المرتبة السادسة بنسبة تمثيل بنحو 20% بعد تعيين الملك السعودي 30 امرأة في مجلس الشورى 2013. وحازت الإماراتيات في المرتبة السابعة بنسبة بلغت 17.5% في المجلس الوطني الاتحادي في انتخابات 2011، وحلت في المرتبة الثامنة المغربيات بنسبة مشاركة بلغت 17% في انتخابات 2011، وحصلت الليبيات على المرتبة التاسعة بنسبة 16.5% في المجلس الوطني التأسيسي الليبي في انتخابات 2012. وأتت الفلسطينيات في المرتبة العاشرة بنحو 13%، ثم السوريات في المرتبة الحادية عشرة بنسبة بلغت 12% في انتخابات 2012، وأتت الأردنيات في المرتبة الثانية عشرة بنسبة 12% في مجلس النواب في 2013. وجاءت البحرينيات في المرتبة الثالثة عشرة بنسبة 10% في انتخابات 2010، وحلت الكويتيات في المرتبة الرابعة عشرة بنسبة 6 % في مجلس الأمة في انتخابات 2012، وجاءت اللبنانيات في المرتبة الخامسة عشرة بنسبة تمثيل بلغت 3.1% في انتخابات 2009. وأتت القمريات في المرتبة السادسة عشرة بنسبة مشاركة في البرلمان بلغت 3% بإنتخابات 2009، اما المصريات فتأخر ترتيبهن الى ذيل القائمة في المرتبة السابعة عشرة بنسبة بلغت نحو 2% في انتخابات 2011، وتليها العمانيات في المرتبة الثامنة عشرة بنسبة 1.2% في مجلس الشورى في انتخابات 2011، اما اليمنيات فحلت في المرتبة التاسعة عشرة بنسبة بلغت نحو 0.3% في آخر انتخابات 2003، أما المرتبة العشرين فآلت الى القطريات بنسبة 0% (المرزوقي: 2014).

وتلعب منظمات المجتمع المدني النسائية دوراً كبيراً في المجتمعات المتحضرة، من خلال التوعية والتثقيف وتدريب وتأهيل القيادات النسائية، وتمكينها في كل المجالات وخاصة السياسية. ونص المبدأ الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة على تفعيل مشاركة المرأة في عملية التحول الديمقراطي على مبدأ دعم جهود منظمات المجتمع المدني الساعية لدعم مصالح المرأة، وتقديم المساعدة لتنظيم مواثيق للمرأة، أو تنظيم مؤتمرات قومية للمرأة تسبق الإنتخابات العامة بعام على الأقل.

المحور الثالث: واقع مجالات تمكين المرأة اليمنية

المجتمع اليمني مجتمع تقليدي، معروف بتقاعسه إجتماعياً وثقافياً وإقتصادياً وسياسياً، ونظراً لذلك فمقارنة واقع تمكين المرأة اليمنية بواقع تمكين المرأة العربية نجده ضعيفاً ومحدوداً للغاية. وأوضح تقرير البنك الدولي أن اليمن يحتل المراتب الأخيرة على المؤشرات العالمية المتعلقة بالفجوات على أساس تمكين المرأة (تقرير البنك الدولي: 2014). ونتحدث عن واقع تمكين المرأة اليمنية في عدة مجالات منها ما يأتي:

التمكين الإجتماعي

من أهم الأساسيات للتمكين الإجتماعي للمرأة في المجتمع وتنميته وزيادة فعاليتها، هو رقي مستوى التعليم. فقد كفل الدستور اليمني المادة (53) بما نصه "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المؤسسات التربوية" (دستور الجمهورية اليمنية: 2001). وعليه فقد أقرت اليمن أحقية التعليم للجميع، وتكافؤ الفرص التعليمية والعدل والمساواة في توفيرها، وأنشأت المؤسسات التعليمية لكل مراحلها، وقد شمل التعليم كذلك الإناث. فقد بلغ معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي للإناث 32.1 % (وزارة التربية: 2014، 54).

ونسب الطالبات الملتحقات بمؤسسات التعليم الفني والمهني للعام 2008: كلية المجتمع 19%، دبلوم تقني 14%، ثانوية مهنية 13%، دبلوم تدريب مهني 2%، وفي هذا النوع من التعليم تظهر ضآلة الفرص المتاحة للإناث مقارنة بالذكور، وقد يعود السبب أن الأسر اليمنية لا يحبذ تلقي بناتهن لهذا النوع من التعليم. وهذا يرجع إلى تقصير الحكومة في رفع مستوى الوعي للناس. إضافة إلى اننا نجد نفس الفجوة بين الجنسين بالنسبة لمجال الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) فعدد الطالبات المبتعثات للخارج 24 والذكور 220 طالب (أبو غزالة: 2014، 278-280).

وإحصائية إلتحاق الفتيات بمرحلة التعليم الجامعي، أن إلتحاق الإناث في 2010 بلغ 64060 طالبة، من إجالي 203497 طالب/طالبة (المركز الوطني: 2010).

إن إنعدامية العدالة الإجتماعية في الجمهورية اليمنية، يرجع إلى مجموعة القيم للمجتمع اليمني كونه من أكثر المجتمعات العربية محافظة ومتمسكاً بالعادات والتقاليد الموروثة، الأمر الذي حال دون التمكين الكامل للمرأة اليمنية بالفاعلية المطلوبة (الفقيه: 2014، 39).

على الرغم من أن اليمن حققت تقدماً على صعيد مؤشرات هامة حول صحة الطفولة والأمومة، لكن لا تزال الأرقام المتعلقة بمعدلات وفيات الأطفال والوصول إلى خدمات رعاية الحوامل مثيرة للقلق، في حين تعتبر معدلات وفيات الأمهات ومعدلات الخصوبة هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتزداد خطورة هذه المشكلة لدى النساء غير المتعلمات. كما يؤدي غياب قانون يحدد السن الأدنى للزواج إلى تداعيات سلبية على الصحة الإنجابية (تقرير البنك الدولي: 2014، x، 5). كما أن القطاع الصحي يعاني من نقص عدد المراكز الصحية، وعدد العاملين، وجودة الأداء والخدمات التي يتلقاها المرضى (أبو غزالة: 2014، 280).

وتأتي مشاركة الجمهورية اليمنية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+ 20)، في وقت مرت ومازالت تمر فيه بظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، أبرز ملامحها، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم (تقرير الجمهورية اليمنية: 2012، 3). مستقبل اليمن في تقليص الفقر والبطالة والمشاكل الصحية مرهون بدرجة كبيرة في رقي مستوى التعليم.

بالرغم من نجاح المرأة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وإدراج مطالبهن في قرارات المؤتمر وكذلك مشروع الدستور، من تأمين حصة للنساء 30% في جميع سلطات الدولة، ورفع السن القانونية للزواج 18 سنة، وضمان الوضع القانوني الكامل والمتساوي للمرأة، وأحكاماً تحظر التمييز في وظائف الخدمة العامة، إلا أنه لم يتم التصديق على مشروع دستور 2015 بسبب استمرار النزاع المسلح، ومن ثم تهميش قضايا النساء (IPTI: 2018، 1).

التمكين الإقتصادي

تعتبر العلاقة طردية بين تعليم المرأة ونسبة إلتحاقها بالعمل الوظيفي، فبدون التعليم ما كانت تستطيع الإلتحاق بالعمل. وقد نصت المادة (42) من قانون العمل رقم (5) للعام 1995 " تتساوى المرأة مع الرجل في كافة شروط العمل وحقوقه وواجباته وعلاقاته دون أي تمييز، كما يجب تحقيق التكافؤ بينها وبين الرجل في الإستخدام والترقي والأجور والتدريب والتأهيل والتأمينات الإجتماعية، ولا يعتبر في حكم التمييز ما تقتضيه مواصفات العمل والمهنة" (وزارة التأمينات: 1995). ولا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن من أدنى المعدلات، ويلاحظ وجود فجوة كبيرة بين مؤشر الإناث والذكور، فبلغت نسبة الإناث 9.7% في عام 2010 مقابل 72.9 % للذكور (تقرير الجمهورية اليمنية: 2012، 10). وأي محاولة لعكس الإتجاه المتزايد للبطالة يجب أن تعالج أولاً تحديات سوق العمل التي تواجه المرأة في اليمن، وللقيام بذلك، ينبغي البدء بتنفيذ إتفاقية السلام التي اتفق عليها بوساطة من الأمم المتحدة إلى جانب إجراء إصلاحات عمالية موجهة نحو سوق العمل (الأمم المتحدة: 2015).

التمكين السياسي:

تمكين المرأة في صنع القرار لا يزال متواضع. وقد وجدت المرأة فرصة ذهبية لتحسين تواجدها في البرلمان في الدوائر الشاغرة التي أعيد الترشيح فيها عام 2009، وناشدت اللجنة الوطنية للمرأة المسؤولين بمشاركة النساء في هذه الدوائر ودعم إيصالهن إلى البرلمان، ولكن دون فائدة بالرغم من جدية النساء في رغبتهن في الترشيح. وكان تمثيل المرأة في مجلس النواب إمرأة واحدة من 301 عضواً، ومجلس الشورى إمرأتان من 111 عضواً، والمجالس المحلية 38 من 6779 عضواً. ويدل ذلك على أن المجتمع السياسي والمجتمع المدني كليهما فشلا في دعم المرأة وتمكينها من دوائر صنع القرار. كما أن الفجوة كبيرة بين الرجال والنساء في السلك الدبلوماسي، حيث تصل نسبة الموظفين 93%، أما نسبة الموظفات الدبلوماسيات 7%، وتوجد سفيرة واحدة فاعلة وأربع وزيرات مفوضات، في حين يفوق عدد السفراء الذكور 88 سفيراً والوزراء المفوضين 61 وزيراً مفوضاً }الإحصائيات حتى 2009{. أما الأحزاب السياسية دائماً في تناقض كبير حيث أن خطابها الإعلامي يؤكد مراراً أهمية تمكين المرأة في العمل السياسي، وأهمية وجودها في مختلف دوائر صنع القرار، والواقع يعكس ضعف دعم الأحزاب للمرأة. والتمكين السياسي للمرأة لن ينجح إلا من خلال تحقيق تنمية مستدامة من تعليم وتدريب وإكتساب مهارات لضمان ترقيتها ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار (أبو غزالة: 2014، 259-271).

صدر القرار الجمهوري رقم (11) في 18 مارس 2013 بتشكيل مؤتمر الحوار الوطني الشامل بمشاركة 565 ممثلاً، من ضمنها مشاركة المرأة بنسبة 30% . وبناء على مخرجات هذا المؤتمر بالتمكين السياسي للمرأة في مؤسسات الدولة، فإننا نرى أنه مازال حضور المرأة ضئيلاً جداً بحصولها على هذا الحق، فعندما تشكلت حكومة الشراكة الوطنية في 2014 حصلت المرأة على ثلاث حقائب وزارية من عدد 35 حقيبة وزارية أي بنسبة 9 %، وفي حكومة 2016 حصلت المرأة فيها على حقيبتان وزارية، أما التعيينات الدبلوماسية في 2016 تم تعيين ثلاث سفيرات لليمن في الخارج (الحضرمي: 2017، 21).

أوضح تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني للعام 2013 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي أدى الإتفاق المبدئي حول إطار الشراكة الجديد بين الحكومة ومنظمات المجتمع

المدني في 2013 لعدة مجالات منها تمكين المرأة اليمنية (تقرير منظمة المجتمع المدني: 2015، 55).

المحور الرابع: التحديات التي تواجه تمكين المرأة اليمنية

أحد الأسباب الرئيسية لتعثر التنمية في المجتمعات هو تهميش المرأة. وهناك عدة تحديات تواجه تمكين المرأة اليمنية منها هيمنة الرجال التقليدين الذين يعملون ضد تمكينها، وغياب الإستراتيجيات التي تساعد المرأة على التمكين، كذلك ضعف المنظمات النسائية من أداء دورها بفاعلية. ولكي نصل إلى التمكين المأمول للمرأة اليمنية لمواجهة التحديات، لابد من التعرف على تلك التحديات، ومنها ما يأتي:

تحديات إجتماعية

السياق الإجتماعي المحافظ، والنظرة الضيقة للمرأة وحصرها في دورها في المنزل لترعى أولادها وزوجها وتقوم بشئون المنزل، وخوفها من الخروج لمدة طويلة، ساعد على فقد حريتها للتخطيط لمستقبلها، وتنمية ذاتها، وحال ذلك دون تمكين المرأة، ومن الأعمال التي يفرضها المجتمع اليمني القبلي للمرأة والتي يراها مناسبة لها في حالة السماح لها بالخروج هو مزاولة مهنة الخياطة ومجال التربية التعليم. وفي ظل الموروث الإجتماعي تظل المرأة غير قادرة على إتخاذ قراراتها لوحدها وتظل تابعة للرجل. وهناك تحديات اجتماعية اخرى تواجه المرأة منها:

- إعتقاد بعض الأسر بعدم فائدة تعليم الفتاة لأن مصيرها الزواج.
- وجود المدارس في مناطق بعيدة عن مواقع السكن.
- التمييز بين الرجل والمرأة، وإستهانة المجتمع بقدرات المرأة على العمل.
- ضعف المهارات التي تمتلكها المرأة.
- النظرة المتخلفة التقليدية (القبلية) من أن المرأة ضعيفة وغير قادرة على القيام بأي دور غير رعاية المنزل.
- نقص في تحكم المرأة في التكنولوجيات الحديثة.

تحديات إقتصادية

التحديات الإقتصادية لا تقل أهمية عن التحديات الإجتماعية، بالرغم من التزام المواثيق والعهود الدولية بضرورة التمكين الإقتصادي للمرأة، ومن ضمن التحديات الإقتصادية إنتشار ظاهرتي الفقر والبطالة بين النساء، مما يجعلها تعاني من مشاكل إقتصادية لعدم توفر التحاقها بالعمل لتوفير لقمة العيش ويؤثر ذلك على استقرار حياتها المعيشية، ونقص الموارد المالية لديها. ولا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن من أدنى المعدلات، ويلاحظ وجود فجوة كبيرة في هذا المؤشر بين الإناث حيث بلغ 9.7 % مقابل 72.9 % للذكور في 2010 (تقرير الجمهورية اليمنية: 2012، 10).

تحديات سياسية

تعد التحديات السياسية للمرأة من أهم التحديات التي تترك آثاراً سلبية في قضية التمكين السياسي لها، فالسلطة والأحزاب في كثير من البلدان تكون السبب في تعطيل تمكين المرأة وتهميشها، كما أن النظرة الضيقة للحكومة تجاه مشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع صنع القرار، يعتبر عائق كبير في تمكين المرأة وهذا واضح من خلال التعيينات الملموسة للحكومة اليمنية.

وأكدت وزيرة حقوق الإنسان في اليمن حورية مشهور أن المرأة في بلادها تواجه تحدي كبير للمشاركة في صناعة القرار السياسي في البلاد، وتآكل الوضع الحقوقي للمرأة (مشهور: 2013). وذكرت علوي في دراستها حول دور وفعالية الحراك النسوي في تمكين المرأة وتبني قضاياها بشكل عام، وقامت بوصف واقع النساء في اليمن، وخاصة التحديات التي تتعلق بالأحزاب والتيارات الدينية والتي ما بين مؤيد ومعارض لمشاركتهن السياسية (علوي: 2016).

وهناك تحديات آخرى تواجه تمكين المرأة، منها مايلي:

- التشريعات والقوانين واللوائح والأنظمة التي تكفل للمرأة حقها في التمكين السياسي.
- شخصنة العملية السياسية، على أن الدولة مملكة لقبيلة كبيرة، مما يجعل مشاركة النساء قليلة.
- الوعي السياسي حول تمكين المرأة، مما يجعلها غير قادرة على طرح برامج سياسية هادفة تهم المجتمع.
- زيادة عدد المنظمات النسائية أدى إلى الإنقسامات، وعدم وجود رؤية واضحة عن مكانة المرأة في المجتمع.
- وجود الصراعات داخل الأحزاب ساعد على تهميش المرأة وقلة تمثيلها.

المحور الخامس: التمكين المأمول للمرأة اليمنية

تمكّنت كثير من البلدان العربية إلى حد ما تحقيق إنجازات عظيمة في سبيل النهوض بالمرأة وتمكينها إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً، والتمكين الإستراتيجي المأمول للمرأة هو تغييرها إلى الأحسن والأفضل، من خلال إنماء مهاراتها وطاقاتها عبر الوسائل الحديثة. وعلى الدولة اليمنية الإقتداء بتجارب بعض البلدان للنهوض والحصول على التمكين للمرأة اليمنية في كافة المجالات. ومثال ذلك: المرأة الجزائرية التي لها حضور متزايد في المجتمع ويمثل ذلك احد ركائز التغيير الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الذي تعيشه الجزائر، لدور المرأة وفاعليتها في مختلف الميادين. وعلى ضوء ذلك تبنت الحكومة الإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج النساء: 2010- 2014، في مجال التمكين الإجتماعي للمرأة: تحسين مستوى التعليم ومجانية العلاج لجميع فئات المجتمع، ومحاربة العنف ضد المرأة، كما اهتمت الإستراتيجية بتغيير الذهنيات والأفكار السائدة، وتغيير سلوك الأفراد بما يتلائم مع اسهام المرأة الجزائرية في الحياة الإجتماعية والحياة العامة كفرد كامل الحقوق وكعنصر فاعل. وفي مجال التمكين الإقتصادي: فقد تزايدت مشاركة المرأة في الحياة عن طريق العمل في السنوات الأخيرة، ودخولهن عالم اقتصاد السوق. واما بالنسبة للتمكين السياسي للمرأة الجزائرية: فقد مثل العام 2012 أهم مرحلة في هذا الشأن، فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني إلى نسبة 31 %، حيث يبلغ عدد النائبات بعد انتخابات 2012، 146 امرأة بما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربياً (بن زنين: 2012).

ثم اتت التجربة التونسية التي أثبتت الإرتباط بين تمكين المرأة واستثمار الدولة في التعليم والصحة في ظل حرص السياسات الإجتماعية على المساواة بين الجنسين، واعطى حقوق آخرى للمرأة في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإجهاض، ودستور يؤكد على مبدأ المساواة النوعية، وإصلاحات اجتماعية تتعلق بالحق في التعليم المجاني والرعاية الصحية والحق في العمل. ووجود تنظيمات نسائية قوية مكنت المرأة من المشاركة في صناعة السياسات العامة للدولة والقيام بالمطالبة بالإصلاحات والمتابعة والرقابة. وفي الإنتخابات التشريعية ارتفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى 31% في عام 2014. وكذا المشاركة في القطاع الاقتصادي، والتزم الحزب الحاكم بوجود كوتا للمرأة من اجل زيادة تمثيل النساء في مؤسسات صنع القرار (عدلي: 2017، 83-84).

أما في السودان فقد أكدت الإستراتيجية ربع القرنية لقطاع المرأة 2002- 2027 على تمكين المرأة إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً، استناداً إلى دستور السودان والمواثيق الدولية الموقعة من قبل حكومة السودان. وتفجير طاقات المرأة في معركة التنمية والبناء وإتاحة الفرص المتكافئة لها في العمل والإنتاج والمشاركة في الشأن العام. واشارت احصائيات ديوان شئون الخدمة أن النساء في الخدمة المدنية بلغن 56.4 % من جملة العاملين مقارنة بعدد الرجال 43.6%، فأصبح عدد العاملات أكثر من عدد العاملين. والزيادة في العدد نتيجة زيادة التوعية للنساء. وشجع بنك السودان المركزي على توفير التمويل للمشروعات الإنتاجية للمرأة وكان ضمن الأولويات في التمويل، وهذا يعتبر جزء هام من سياسة التمكين الإقتصادي للمرأة السودانية. ويوجد مجلس لسيدات الأعمال يمثلن القطاعات الصناعية والتجارية من صاحبات المصانع والمؤسسات، ويعمل هذا المجلس على تمكين المرأة إقتصادياً لصالح عملية التنمية، ويسهم في بناء المرأة القيادية صانعة القرار والمبادرة (صلاح: 2015).

كما اطلقت الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات 2015- 2021 التي توفر إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً لكل المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج عملها، من اجل توفير حياة كريمة للمرأة لجعلها متمكنة، ريادية، مبادرة، تشارك في كل مجالات العمل التنموية المستدامة، بما يحقق جودة الحياة لها. وارتكزت الإستراتيجية على دستور دولة الإمارات، ورؤية الحكومة الإتحادية 2021، واستراتيجيات الحكومات المحلية، ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية لما بعد 2015، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات والظواهر الإجتماعية المستجدة على المجتمع الإماراتي. وأن المرأة الإماراتية استطاعت أن تصل إلى أعلى المراكز الوظيفية واتخاذ القرار، والإمارات الأولى عربياً في مؤشر حقوق الإنسان، 4 مقاعد في مجلس الوزراء، 17 وكيلة نيابة، 7 مقاعد من أصل 40 مقعداً في المجلس الوطني الإتحادي، 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة بإتخاذ القرار. 30% نسبة وجود المرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبهذا فالمرأة الإماراتية تشارك في السلطات السيادية الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومختلف المواقع القيادية في اتخاذ القرار في الدولة (ملاوي: 2015).

كل تلك الإستراتيجيات تساعد المرأة اليمنية من التمكين المأمول اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، بفاعلية تسهم في تطوير التنمية المستدامة والإزدهار للمجتمع. إضافة إلى أهم النقاط التالية:

- إتباع نظام القائمة النسبية، تطوير للديمقراطية والمواطنة المتساوية، في ظل مجتمع تقليدي قبلي، مما يجعل الأحزاب السياسية تدفع بالمرأة في الإنتخابات بشكل أكبر. واثبتت استنتاجات وارقام وتجارب عملية حول النظام الإنتخابي الملائم والأنسب لتحقيق مشاركة فاعلة للمرأة، أن التمثيل النسبي هو الأفضل لتمكين المرأة (القائمة النسبية)، وأن التجارب الدولية والإقليمية التي أقرت كوتا الترشح بحيث تقسم القوائم مناصفة أو بنسبة 30 % هي الأكثر فاعلية وعدالة لتمكين المرأة (عدلي: 2017، 73-74).
- بناء الوعي الذاتي عند المرأة يساعد كثيراً في عملية التمكين والتغيير والتطوير في مختلف المجالات.
- إحداث تعديلات دستورية تتضمن إعتماد نظام الكوتا بنسبة 30% لتوسيع حجم تمكين المرأة.
- إعداد كوادر نسائية نشطة لديها رؤية إستشرافية لخوض معترك الحياة لكافة المجالات.
- تفعيل دور اللجنة الوطنية للمرأة التفعيل الأمثل.
- تفعيل دور الإتحاد العام لنساء اليمن التفعيل الأمثل .
- صياغة رؤية إستراتيجية لتحسين التعليم، وإعتبار التعليم منظومة متكاملة يجب تطويره، في ظل دولة مؤسسات حديثة.
- تفعيل دور مجلس سيدات الأعمال التفعيل الأمثل.
- معرفة إحتياجات تمكين المرأة إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً، وإدراجها ضمن خطط التنمية الإستراتيجية من خلال البرامج التدريبية والتأهيلية المستدامة.
- إلزامية تعليم الفتاة حتى المرحلة الجامعية، وهذا ما أكده إحصائية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من تزايد عدد إلتحاق الإناث في المرحلة الجامعية.
- تفعيل الرؤية الشاملة للبرامج التدريبية والتأهيلية المستدامة لتمكين المرأة، لإكتساب خبرات وآليات جديدة وفق خطط إستراتيجية منهجية لمواجهة التحديات للنهوض بالمجتمع.
- التوسع في بناء المراكز الصحية وفي مختلف التجمعات السكانية.
- تفعيل قرار مجانية العلاج، والتوعية الصحية المستمرة للناس.
- علاج تحديات سوق العمل التي تواجه المرأة اليمنية.
- التركيز على دور المرأة في صناعة السلام.

• تفعيل دور منظمات المجتمع المدني النسائية التي تكاد تكون العلاقة بينهم تنافسية.

توصيات وآفاق مستقبلية

تمكين المرأة اليمنية قضية مهمة جداً تحتاج إلى دعم كل الجهات المختصة الواعية والجادة للخروج برؤية مشتركة تهدف إلى تحقيق التمكين للمرأة اليمنية نصف المجتمع، وتأهيلها للدولة المدنية الحديثة المقبلة، ويتم ذلك من خلال التوصيات التالية:

- الإستفادة من الإستراتيجيات الخاصة بتمكين المرأة العربية والعمل بها.
- توعية المجتمع عبر وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، بأهمية تمكين المرأة اليمنية في كل المجالات، وتغيير الصورة النمطية الموروثة للمرأة، ودعم المرأة للمرأة ورفع معنوياتها وقيمتها.
- تُفعل برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وتوفير الإحتياجات.
- إلزامية تعليم الفتاة حتى الجامعة للقضاء على الأمية.
- إزالة المضامين التمييزية ضد المرأة من المناهج.
- العمل على تثبيت مبدأ المساواة وتمكين المرأة في كل المجالات، لتقوم بمهامها بفاعلية للتنافس من اجل التنمية.
- تحسين ظروف العمل وحصول النساء على وظائف جيدة، وضمان سلامتهن في مكان العمل.
- تصميم البرامج التدريبية والتأهيلية طويلة الأجل لتعزيز ثقة المرأة بنفسها وقدراتها.
- تمكين المرأة اقتصادياً من خلال التخطيط لعمل مشاريع مدرة للدخل، وتوفير القروض بشروط سلسة.
- إجراء البحوث العلمية في مجال تمكين المرأة للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء عدم تمكين المرأة.
- تدريب المرأة على استخدام التقنيات الحديثة، من خلال الدورات التدريبية المستدامة.
- تصميم نظام فاعل لقاعدة بيانات صحيحة ودقيقة تخص المرأة في جميع مؤسسات الدولة الحديثة.
- تتم التعيينات في مؤسسات الدولة بالمفاضلة، بناء على المؤهل العلمي والخبرة العملية.
- إعادة صياغة القوانين وخاصة قوانين الأسرة بما يكفل للمرأة حق التمكين بدون تمييز.
- اشراك المرأة في مواقع صنع القرار السياسي.

الخاتمة

موضوع تمكين المرأة من اساسيات المبادئ الهامة في المجتمع، المرأة العربية عامة والمرأة اليمنية على وجه الخصوص، في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ويضمن لهن النجاح الأفضل والأحسن في الأداء، والحد من التحديات التي تواجه المرأة في تلك المجالات، من خلال روح الحماس والنشاط والكفاءة، وكيفية إتخاذ الإستراتيجيات التي تحد من تلك التحديات، من خلال التدريب والتأهيل على أساليب التمكين الحديث، بالوسائل الحديثة لتطوير مهارتهن وقدراتهن. ودور وسائل الإعلام في نقل الصورة الحديثة للمرأة والإبتعاد عن نقل الصورة التقليدية لها في كل المجالات. نقول إذا أراد الرجل للمرأة التمكين فسيتحقق ذلك وإلا سيخلق لها العراقيل لزحزحتها من طريقه والإنفراد بالحكم. وأفضل طريقة لتمكين المرأة هي نظام الحصص الذي تطالب به كثير من النساء لإتمام عملية التنمية وتحقيق النجاحات

المراجع:

1- IPTI (2018). المرأة في عمليات السلام والإنتقال، اليمن (2011-2015)، دراسة حالة، جنيف، أبريل 2018.

2- أبو غزالة، هيفاء (2014). المرأة العربية والديمقراطية 2013، "الديمقراطية- الأمن الإنساني" مايا مرسي، منظمة المرأة العربية: القاهرة، مصر.

3- أحمد، فاطمة عصام عبدالمجيد (2015). دور المرأة في السلطة التشريعية في مصر وألمانيا "1995 – 2014"، المركز الديمقراطي العربي- للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية.

4- الحضرمي، آمال (2017). دور المرأة اليمنية في الإنتقال الديمقراطي منذ 2011، ورقة علمية، مجلة كوتريات، عدد 66، أكتوبر/ تشرين الأول 2017، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر.

5- العثمان، حسن محمد (2006). مشاركة المرأة الأردنية في التنمية البشرية الواقع والمعوقات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والإجتماعية، الأردن، مجلد (21)، عدد (3).

6- الفقيه، أحمد (2014). واقع المرأة في التنمية البشرية في الدول العربية- دراسة حالة المرأة اليمنية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة.

7- الكردي، محمود فهمي وعديرة، محمود فاضل (2014). واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (36)، العدد (2).

8- المرزوقي، عماد (2014). تفوق عدد النائبات في دول عربية على نظيراتهن في أعرق الدول الديموقراطية، وكالة أخبار المرأة، الكويت، 14 يوليو 2014.

9- المركز الوطني للمعلومات (2010). التعليم، الطلاب المقيدين للفترة 2010: اليمن.

10- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995). تحت شعار "المساواة، والتنمية، والسلم"، المنعقد في العاصمة الصينية – بكين، خلال الفترة بين 4 و 15 سبتمبر/ أيلول 1995.

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى - دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية، تشرين الأول/ أكتوبر 2011.

12- بن زنين، بلقاسم (2012). المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حول دور وأداء السياسات العمومية، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية.

13- تقرير منظمة المجتمع المدني (2015). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دائرة الشرق الأوسط.

14- تقرير البنك الدولي (2014). وضع المرأة اليمنية: من الطموح إلى تحقيق الفرص، مايو 2014.

15- تقرير الجمهورية اليمنية (2012). التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل، يونيو 2012.

16- دستور الجمهورية اليمنية (2001).

17- صلاح، سهير أحمد (2015). سياسات التمكين الإقتصادي للمرأة في السودان، ورقة عمل، مركز دراسات المرأة، مشروعات التمويل الأصغر.

18- عدلي، هويدا (2017). المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدريش إيبرت: مصر.

19- علوي، هدى علي (2016). واقع المرأة اليمنية - التحديات- المنجزات، مركز المسار للدراسات: دبي.

20- فار، فانيسا وبخاري، سارة (2017). النسوية في خط المواجهة: التصدي للأبعاد المتعددة لإنعدام أمن النساء في اليمن وليبيا، رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، أيار 2017.

21- كاظم، ثائر رحيم (2016). معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل/ العلوم الإنسانية، مج (24)، العدد (2).

22- مروان، محمد (2020). تعريف تمكين المرأة، مقالة، 22 يوليو 2020.

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

23- مشروع دعم الإستراتيجية الوطنية للشباب في سورية (2010). " التمكين الإقتصادي للشباب في سورية"، الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان: دمشق.

24- مشهور، حورية (2013). المصدر: محمد الغباري، صحيفة البيان.

https://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2013-06-08-1.1899771

25- ملاوي، ماجدة (2015). الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021، البيان.

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-03-08-1.2327680

26- الأمم المتحدة (2015). تقرير منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء عن القوى العاملة في اليمن، أكتوبر 2015.

27- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والعمل (1995). قرار جمهوري بالقانون رقم (5) لسنة 1995، بشأن قانون العمل، الجمهورية اليمنية.

28- وزارة التربية والتعليم (2014). التقرير الوطني للتعليم للجميع في الجمهورية اليمنية بحلول عام 2015، إعداد الفريق الفني.